



البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية

المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية

3/7/2012-2 بالقاهرة

أنهى مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية أعماله بالقاهرة مساء يوم 3/7/2012، بحضور نحو 210 شخصية تمثل مختلف أطراف المعارضة السورية من تيارات سياسية وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحركة الثورية، حيث بحث المؤتمرون بكل مسؤولية جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بالثورة السورية، **وصدر عن المؤتمر الوثائق التالية:**

- وثيقة توافقية تحدد الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء تحديات المرحلة الانتقالية.
- وثيقة العهد الوطني التي تضع الأسس الدستورية لسوريا المستقبل، وهي العدالة والديمقراطية والتعددي.
- أجمع المؤتمرون على أن الحل السياسي في سوريا يبدأ بإسقاط النظام ممثلاً ببشار الأسد ورموز السلطة وضمان محاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين، كما طالب المؤتمر بالوقف الفوري لأعمال القتل التي يترتكبها النظام السوري وكذلك الانتهاكات وسحب الجيش وفك الحصار عن المدن والأحياء السكنية السورية وإطلاق سراح المعتقلين فوراً.
- أكد المؤتمر على دعم الجيش السوري الحر وكافة أشكال الحراك الثوري والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.
- أكد المؤتمر على دعوة جميع مكونات الشعب السوري للعمل على حماية السلم الأهلي والوحدة الوطنية.

– كما أكد المؤتمرون من خلال الوثائق الصادرة عن المؤتمر المنشود في سوريا لن يتم إلا بالإرادة الحرة للشعب السوري التأثير ضد النظام القمعي والمستبد، كما طالب المؤتمر بوضع آلية إلزامية توفر الحماية للمدنيين وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ومطالبته باتخاذ التدابير الالزامية لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.

النسخة النهائية

مؤتمر المعارضة السورية

الرؤية السياسية المشتركة

لامامح المرحلة الانتقالية كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية

المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 3/7/2012

اسقاط السلطة الحاكمة والمرحلة الانتقالية

تعريفات: مرحلة اسقاط السلطة الحاكمة هي مرحلة النضال والإصرار حتى اسقاط بشار الأسد ورموز السلطة. والمرحلة الانتقالية هي المرحلة الفاصلة بين هذا الاسقاط وبين انتخاب رئيس برلمان على أساس دستور جديد للدولة السورية، وانبثاق حكومة تمثل البرلمان المنتخب. كلا المرحلتين تتطلبان لإتمامهما إجراءات توافقية بين قوى المعارضة على الصعد السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على صعيد العدالة الانتقالية.

1-مرحلة إسقاط السلطة الحاكمة:

لن يتم الوفاء لتضحيات ومعاناة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة إلا عبر إسقاط رموز السلطة الأساسيين، لأن وجودهم يشكل عائقاً في سبيل تشييد الدولة المدنية الديموقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحربيات، التي سيصنعها السوريون جميعهم. وسيستمر النضال من أجل هذا الهدف على الأسس التالية:

يبدأ الحل السياسي في سوريا بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، ومحاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين. سيستمر الإصرار الثوري والإرادة الشعبية والثورة حتى هذا سقوط السلطة الحاكمة.

لن يتم التغيير المنشود إلا بإرادة الشعب السوري وتضحياته مع حشد الدعم العربي والدولي الفعال لحماية وحدة وسيادة واستقرار سوريا، ووضع آلية إلزامية لحماية المدنيين السوريين، وجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ذات الصلة. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ التدابير الالزامية لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.

- ضرورة توحيد جهود المعارضة على كافة الأصعدة من أجل تحقيق إسقاط النظام بأسرع وقتٍ ممكن.
- دعم الحراك الثوري والجيش السوري الحر، والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.
- دعوة كافة الأطراف للعمل بأشدّ الحرص على حماية السلم الأهلي والوطني.

المرحلة الانتقالية

تبدأ هذه المرحلة عند لحظة سقوط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسية وتنتهي عند انتخاب مجلس تشريعي حرّ على أساس دستور دائم جديد.

· المرجعية السياسية والقانونية

0 فور سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، تتم إقالة الحكومة وحلّ مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال، بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية، وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومن لم تتلطخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام، على أساس تتوافق مع وثائق وقرارات مؤتمر القاهرة، لحين تشكيل حكومة انتقالية.

0 فور استلام حكومة تسيير الأعمال يتم حلّ حزب البعث الحاكم والمؤسسات التابعة له، والتحفظ على أملاكه وإعادتها للدولة، على أن يسمح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.

0 تتم الدعوة إلى مؤتمر وطني واسع في دمشق يشمل كلّ القوى السياسية ومكونات المجتمع بدون استثناء، بهدف إقرار تشكيل جسم تشريعي مؤقت (هيئة عامة للدفاع عن أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي) وحكومة انتقالية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.

0 يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّة في مؤتمر القاهرة، يتضمنّ وضعيّة الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار. يتولّ هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذية، ويفصل قوانين مؤقتة تنظم الحياة العامة في المرحلة الانتقالية، تشمل حرّيات الإعلام والتظاهر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات وإلغاء جميع المراسيم والقوانين والمحاكم الاستثنائية، كما يلغى المراسيم والقوانين التمييّزة بحق القوميات الكردية والتركمانية والآثرية وأيّ طيف آخر من أطياف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابياً لمجلس تأسيسي ومسودة لدستور دائم للبلاد على أساس العهد الوطني.

0 تتولّ الحكومة الانتقالية إدارة شؤون البلاد تحت رقابة الجسم التشريعي الناتج عن المؤتمر الوطني، وتعالج أولويّات إزالة الآثار الاجتماعيّة والعمريّة للمرحلة السابقة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

0 خلال مدة أقصاها سنة عن تشكيله، يقوم الجسم التشريعي المؤقت والحكومة الانتقالية بالعمل على إجراء انتخاب برلمان تأسيسي يقرّ مشروع الدستور ويطرحه على الاستفتاء العام في مدة أقصاها ستة أشهر.

0 فور انتخاب البرلمان التأسيسي، يتم حلّ الجسم التشريعي المؤقت وتشكيل حكومة جديدة على أساس الأغلبية التي

نُتْجَتْ عَنِ الْإِنْتِخَابَاتِ.

٤. المؤسسة العسكرية والأمن

عند سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، يتم التوقيع بين العناصر الشريفة من الجيش النظامي ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، وبين الجيش السوري الحر والمقاومة المسلحة على وثيقة تفاهم تنظم عمليات وقف إطلاق النار وسحب الجيش إلى ثكناته وضبط الأمن وحفظ السلم الأهلي والوطني ويتم ذلك برعاية وشراف مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر.

تشكل الحكومة الانتقالية مجلسا للأمن الوطني بقيادة رئيس السلطة التنفيذية، يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة، ويُخضع للقواعد التي يضعها الجسم التشريعي المؤقت.

يتولى مجلس الأمن الوطني عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممَّن ثبت تورطه، وحلَّ الميليشيات المسلحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضمَّ من يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة. كما يحرص هذا المجلس على الحفاظ على السجلات والوثائق من أجل تسهيل تحقيق العدالة الانتقالية، وحماية السجون، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامة والخاصة من أيّ عبث.

٥. العدالة الانتقالية

٥.١ يتم تشكيل هيئة عامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثمَّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:

٤.١ تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرّضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية وإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.

٤.٢ تحقيق الشفافية في نشر وثائق وحقائق تتعلق بسلوك مرتكبي الجرائم بالإضافة إلى تجارب الضحايا.

٤.٣ خلق آليات المحاسبة والشفافية ومنع حصول انتهاكات جديدة أثناء تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسسات الديمقراطية ومشروعها، بغية ترسیخ بيئة خصبة لترميم الصدوع وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة على الصعيد الوطني والمحلي.

٤.٤ معالجة التأثيرات الفردية والجماعية للعنف والقمع والاستبداد وتوفير الدعم النفسي للأطفال والنساء وضحايا العنف.

٤.٥ إزالة آثار السياسات التمييزية السابقة بما فيها إلغاء القانون 49 لعام 1980 وإزالة الإجحاف بحق نازحي الجولان وضحايا أحداث الثمانينات، واتفاقية 2004 الكردية والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضررين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.

٤.٦ إزالة آثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق القومية الكردية في سوريا وتداعياتها، وتعويض المتضررين من أبناء الشعب السوري كافة وإعادة الحقوق لأصحابها.

٥. تتحمّل الهيئة العامة للمحاسبة والمصالحة الوطنية أصحاب اختصاصات مختلفة قانونية واجتماعية وحقوقية

ونفسية وثقافية وشخصيات وطنية واجتماعية وفنية تتمتع بالمصداقية والقدرة على التأثير من أجل تنفيذ اليات العدالة الانتقالية عبر الخطوات التالية:

- هيئة قضائية مستقلة للبت في الجرائم المرتكبة من قبل النظام وتشمل مسؤولي النظام الكبار بحيث تكون نزيفه وموضوعية وتحقق السرعة المنطقية في عمليات المحاسبة.
- لجنة تقصي حقائق تعمل على جمع الإفادات والتحقيق في جرائم النظام أثناء الثورة وإحالتها للهيئة القضائية وتشمل القيادات العليا والصفوف الأولى من النظام.
- لجنة تاريخية تهدف الى التحقيق في الجرائم طويلة المدى وكشف الحقائق بما يتعلق بجرائم النظام ضد الشعب السوري مثل مجزرة حماه وملف الاعتقالات السياسية والاعدامات الميدانية وملف المهجرين قسرياً والمسرحين بشكل تعسفي.
- لجان مصالحة محلية تتضمن الشخصيات الوطنية والاجتماعية المؤثرة بالاستفادة من الطبيعة المجتمعية تبدأ العمل على عمليات المصالحة الوطنية والحوار الوطني عبر وسائلها المتنوعة وتراعي في تشكيلها الخصوصيات المحلية للتركيبة المجتمعية السورية.
- لجان تحكيم لحل النزاعات الصغيرة الاهلية الناشئة عن مرحلة الثورة فيما يتعلق بالافراد وتراعي القانون في حل القضايا الصغيرة والخلافات الاهلية وتعمل على المصالحة الوطنية.
- تشكل الهيئة مكتباً لتخليد الذكرى يقوم بتكرييم ذكرى الشهداء والمعتقلين وانشاء الاصروف التذكاري من اجل التعويض المعنوي وال النفسي للمجتمع.
- ادخال مفاهيم العدالة الانتقالية ضمن العمل التربوي والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.
- اصدار عفو على بعض الجرائم الصغيرة المرتبطة بالأحداث الاخيرة.
- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الافراد والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العارية وفق القانون السوري متماشياً مع إصلاحها بالطبع في عملية النظر في هذه الجرائم مع ضمان السرعة المنطقية في البت بها وضمان حق كل المواطنين باللجوء إلى القانون والادعاء الشخصي والمحاكمة العادلة.
- تشكيل فرق دعم نفسي واجتماعي تتبع لمكتب متخصص في الهيئة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة من اجل علاج حالات الصدمة المرتبطة بكل انواع العنف الذي مورس على النساء والاطفال والمعتقلين من اجل اعادة تأهيلهم وتقديم الرعاية الصحية الضرورية والناهضة الالزامية لإعادة الدمج.

0 ت العمل هذه الهيئة بالتعاون مع القضاء على وضع قواعد المحاسبة والمصالحة بما يخص أعضاء السلطة السابقة والمجموعات المسلحة (الشبيحة) وضمان حق جميع المواطنين في محاكمة عادلة تؤمن حقوقهم.

0 فور إسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، يتم التحفظ والجز على أملاك أعضاء السلطة السابقة وعائلاتهم وأقاربهم

المتورطين في نهب المال العام في الداخل والخارج، كي يعالج الموضوع ضمن قواعد يضعها الجسم التشريعي المؤقت أو البرلمان، بما في ذلك الأموال المحتجزة في الخارج.

· الوضع الاقتصادي الاجتماعي

0 يتم تشكيل هيئة عامة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثم البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:

- § إعانت المنكوبين من الأحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدم لهم من أملاك خاصة،
- § إعانت أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكلٍ عادل.
- § إعادة النازحين والمهجرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم؛
- § المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنية التحتية والمنشآت العامة المتأثرة من الأحداث، وفي تمويل الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

0 توضع تحت سلطة هذه الهيئة جميع المعونات الخارجية والدولية، بالتنسيق مع الجهات المانحة. وتصرف من مخصصاتها مخصصات هيئة المحاسبة والمصالحة الوطنية.

0 مطالبة المجتمع الدولي فور سقوط بشار الأسد بإلغاء كافة العقوبات الشاملة المفروضة على سوريا ومؤسساتها، وأن يساعد على استعادة الدولة لأموال السلطة المحتجزة في الخارج.

- 0 تعمل الحكومة الانتقالية على القيام بسياسات تعالج سريعاً خاصة:
- § إعادة إطلاق الإنتاج الاقتصادي على كافة الصعد،
- § تضخم الأسعار،
- § تأمين المواد التموينية الأساسية،
- § الفقر وتفاقمه في المناطق المتضررة من الأحداث،
- § الاحتكارات.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة التحضيرية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتولت لجنة الصياغة التي شكلها المؤتمر إدخال التعديلات عليها بناءً على المقتراحات المقدمة من المشاركين في المؤتمر، ثم جرى مناقشتها وإدخال بعض التعديلات الإضافية عليها واعتمادها في الجلسة الختامية للمؤتمر مساء يوم 3/7/2012.

تعاهد المؤتمرون على أن يقر دستور جديد للبلاد مضمون هذا العهد:

الشعب السوري شعب واحد، تأسست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطني شامل، لا يجوز لأحد فرض دينٍ أو اعتقادٍ على أحد، أو أن يمنع أحداً من حرية اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساويون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن أي مكتسبات لحقوقهن. كما يحق لأي مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغض النظر عن دينه أو قوميته، رجلاً كان أم إمراة. هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاري والثقافي والديني الثري والمتنوع، مما يشكل جزءاً صحيحاً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوناته دون أي تمييز أو إقصاء.

الإنسان هو غاية العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، التي تأسس على الالتزام بالمواثيق والمعاهد الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اللتان كرستهما البشرية، وضمان التمتع بهذه الحقوق للمواطنين والمقيمين على السواء.

الشعب السوري حرٌ وسيط على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلّي عن أي شبر فيها، بما في ذلك الجولان المحتل. وللشعب السوري الحق في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلة بكل الوسائل الممكنة.

تشكل الحريات الفردية وال العامة والجماعية أساساً للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وتケفل الدولة الحريات العامة، بما فيها حرية الحصول على المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب المسلمين. وتضع قواعداً لصون هذه الحريات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية. كما تケفل الدولة السورية احترام التنوع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيات كل أطياف الشعب السوري، وتقر بالحقوق الثقافية والسياسية لكل مكوناته وتطلّعها للتطور والرعاية.

يضمن الدستور إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمّن تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كل المعايير الدولية ذات الصلة بما يتناغم مع الثقافة المجتمعية.

تقر الدولة السورية بوجود قومية كردية ضمن أبنائها، وبهويتها وبحقوقها القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سوريا جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقر الدولة بوجود وهوية وحقوق قومية مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السورية وتعتبران جزءاً أصيلاً من

سورية هي جزء من الوطن العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. سوريا عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، تطلع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربية. يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقه في إنشاء دولته الحرة السيدة المستقلة وعاصمتها القدس.

ترتبط الشعب السوري بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانية مبنية على الرسائل السماوية. سورية جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم.

الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدني تعددي، يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات. ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة أو توريثها بأي شكل كان.

تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدورية والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السري والحر، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت.

يقر دستور جديد أسس النظام الديموقراطي التعددي المدني ونظام انتخابي عصري وعادل يضمن حق مشاركة كافة التيارات الفكرية والسياسية، ضمن قواعد تؤمن أوسع تمثيل للشعب استقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكل دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية.

الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، تحرص على الأمن القومي ولا تتدخل في الحياة السياسية.

تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة.

تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلا لمنفعة العامة ضمن القانون ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصة.

تصون الدولة المال العام والملكية العامة لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق، وكذلك على ضمان حرية الاستثمار والمبادرة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والأسواق ضمن ضوابط تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين.

تلتزم الدولة السورية إزالة كافة أشكال الفقر والتمييز ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريم اللائق والإنصاف في الأجر، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وتحقيق التنمية المتوازنة وحماية البيئة، وتأمين الخدمات الأساسية لكل مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والإنترنت، والطرق

والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحي الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة، بأسعارٍ تتناسب مع مستويات المعيشة.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة التحضيرية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتم إقرار بعض التعديلات عليها واعتمادها من قبل المشاركين في المؤتمر في جلسة العمل الختامية مساء يوم 3/7/2012.

المصادر: